استمرارية دعم ومتابعة «التعاونيات» و«التكويت» والرعاية الاجتماعية

العودة الكاملة لموظفي «الشؤون»: 6 ملفات أساسية على رأس الأولويات واستئناف الجولات الميدانية

تعزيز الطاقة البشرية واستثمار لخطط 2026 والانطلاقة الحقيقية للخطة «التشغيلية»

مريم بندق

تكتسب العودة الكاملة اليوم لموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية لتعزيز طاقتها البشرية في جميع القطاعات أهمية استثنائية، إزاء عدة ملفات مهمة، خصوصا أنها تتقاطع مع الإعلان الرسمي عن إنجاز خطة الوزارة التشغيلية بنسبة 100٪، مما يضع الوزارة أمام استحقاقات حيوية.

وقالت مصادر إن أول الملفات، الجولات الميدانية اليومية التي دأبت عليها وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة ووكيل الوزارة د. خالد العجمي، وقياديو الوزارة خلال الظروف الاستثنائية، التي أثبتت نجاحها كأداة رقابية وتحفيزيه فعالة.

ومع العودة الكاملة، تبرز أهمية استمرار هذه الجولات لدعم ضمان:انسيابية العمل، التأكد من أن الكثافة الوظيفية تترجم إلى سرعة في إنجاز معاملات المواطنين، منع عودة البيروقراطية التقليدية، وتقديم الدعم المباشر لفرق العمل في الصفوف الأمامية.

وأضافت أنه مع اكتمال القوة البشرية يتواصل تفعيل الملفات التشغيلية والرقابية ذات الأولوية، حيث تضع الوزارة ملفات الأولوية القصوى على رأس جدول أعمال المرحلة المقبلة، ومنها (على سبيل المثال لا الحصر):

● استمرارية متابعة الجمعيات التعاونية:

وتعزيز ودعم جهود الفرق الميدانية، بقيادة وكيل الوزارة المساعد للشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون، د. سيد عيسى، والتي حققت نجاحا ملموسا في ضمان استقرار الأسواق، حيث لم يتم تسجيل أي نقص في السلع الاستهلاكية والأساسية والاستراتيجية، واستمر توافرها بشكل منتظم، مما يعكس فاعلية خطط العمل وكفاءة إدارة المخزون الاستراتيجي.

● ضمان سلامة تنفيذ جميع الإجراءات والتي منها دعم المنتجات المحلية، وحماية أموال المساهمين، والتدقيق على ملفات العمالة لضمان استقرار الخدمات المقدمة.

- ملف التكويت: رفع جاهزية الإدارات المختصة بالتعاون مع الجهات المعنية، تمهيدا لاستقبال طلبات المواطنين الراغبين في العمل بالقطاع التعاوني فور فتح باب التسجيل عبر القنوات الرسمية، وضمان سلاسة الإجراءات الإدارية.

● تكثيف متابعة دور الرعاية، بإشراف الوكيلة المساعدة لشؤون قطاع الرعاية والتنمية الاجتماعية بالتكليف، مديرة الإدارة العامة للتنمية في وزارة الشؤون الاجتماعية، إيمان العنزي، التي أثبتت كفاءة عالية في تعزيز جودة الخدمات المقدمة ورفع مستوى المتابعة الميدانية، بما ينعكس ايجابا على تحسين بيئة الرعاية والاهتمام بالمستفيدين.

● تفعيل الزيارات المنزلية للباحثين الاجتماعيين لضمان تحديث بيانات المستفيدين من المساعدات الاجتماعية، ووصول الدعم إلى مستحقيه بدقة وشفافية، بما يمثل مزيدا من أدوات تعزيز العدالة في تقديم الخدمات الاجتماعية المتحققة حاليا.

● ملف استثمار نجاح إنجاز الـ148 مشروعا يمثل الانطلاقة الحقيقية لترجمة الخطة التشغيلية، والمتصلة بعملية «التسكين والتشغيل» في المراكز والمباني الجديدة. فالموظفون العائدون هم الركيزة الأساسية لمواصلة استمرارية تشغيل هذه المرافق التي اكتملت، مما يضمن التأكد من توزيع الخدمات جغرافيا وتخفيف الضغط عن مباني الوزارة الرئيسية.

وختمت المصادر بالتأكيد على أن وزارة الشؤون الاجتماعية أمام مرحلة متجددة من العطاء، مدعومة بخطة تشغيلية مكتملة الإنجاز وكوادر بشرية حاضرة بكامل جاهزيتها، ويبقى الرهان على استمرار الروح الميدانية للقياديين لتحويل هذا التواجد البشري إلى كفاءة إدارية ملموسة يشعر بها الموظفون والمواطنون والمراجعون في جميع قطاعات الوزارة.

د. أمثال الحويلة

د. خالد العجمي

أكد أن تراجعها من 255 إلى 144 يعكس فاعلية التشديد التشريعي

وزير العدل: انخفاض في قضايا المخدرات بنسبة 44٪ بعد تطبيق القانون الجديد

أكد وزير العدل المستشار ناصر يوسف السميط أن قضايا الاتجار بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية انخفضت بنسبة 44٪ في الأشهر الأربعة الأولى بعد تطبيق قانون المخدرات الجديد، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وأوضح السميط أن إحصائية وزارة العدل للقضايا المسجلة أمام النيابة العامة أظهرت انخفاضا بواقع 111 قضية، إذ تراجع العدد من 255 إلى 144 قضية.

وأضاف أن هذه المؤشرات تعكس الأثر العملي الواضح للتشديد التشريعي في مواجهة هذا النوع من الجرائم، خاصة حين يترافق مع اليقظة الأمنية والجهود الميدانية التي تبذلها وزارة الداخلية في مكافحتها وضبط مرتكبيها.

واختتم السميط بالإشادة بالتكامل بين مؤسسات الدولة، مؤكدا أن هذه النتائج الإيجابية ثمرة عمل مشترك بين السلطات القضائية والأمنية، وسنعمل على تعزيزه لتحقيق مزيد من الإنجازات في هذا الملف.

وزير العدل المستشار ناصر السميط

الوزارة ستواصل الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية وفي مقدمتها نظام التنفيذ عن بُعد

«العدل» تعيد تفعيل أوامر الضبط والإحضار مع عودة العمل بنسبة 100٪

عبدالله الراكان

كشفت مصادر مطلعة في وزارة العدل عن صدور توجيهات بإعادة تفعيل خدمات «طلب ضبط وإحضار مدين» و«أوامر الضبط والإحضار» التي كانت موقوفة مؤقتا خلال الفترة الماضية، بالتزامن مع عودة الدوام الكامل للموظفين بنسبة 100٪ في مختلف قطاعات الوزارة اعتبارا من اليوم الاحد.

وأوضحت المصادر أن هذا القرار يأتي بعد تحسن الأوضاع التي استدعت سابقا تقليص أعداد العاملين، ما يتيح استئناف تقديم الخدمات العدلية بكامل طاقتها، وضمان تسريع إجراءات التنفيذ وتحقيق الانسيابية في العمل.

وبيّنت أن وزارة العدل ستواصل الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية، وفي مقدمتها نظام التنفيذ عن بُعد، حيث تقرر الاستمرار في إيقاف استقبال الكتب الورقية من المحامين، مع إلزامهم بتقديم الطلبات إلكترونيا تحت مسمى «كتاب موجه لإدارة التنفيذ»، باستثناء حالات الضرورة والاستعجال.

وأكدت المصادر أن الإدارات المختصة، بما فيها الإدارة العامة للتنفيذ وفروعها بالمحافظات، ستتولى عرض الطلبات المقدمة إلكترونيا بشكل فوري على قضاة التنفيذ عبر الأنظمة المعتمدة، بما يضمن سرعة البت فيها، مع تعميم العمل بهذه الإجراءات على جميع القضاة ورؤساء الإدارات والعاملين.

«القوى العاملة»: تحويل 676 عاملاً من القطاعات المحظورة منذ بدء فتح التحويل

بشرى شعبان

كشف مصدر بالهيئة العامة للقوى العاملة عن انه تم تحويل 676 طلبا لعمال من القطاعات التي كانت محظورة منذ تاريخ فتح التحويل في 1 مايو الجاري، مشيراً إلى ان جميع طلبات التحويل مستوفاة للشروط. وتجدر الاشارة إلى ان فتح باب التحويل للقطاعات المحظورة لمدة شهرين بدأت أول مايو وتستمر حتى 30 يونيو المقبل.

والقطاعات المشمولة بالقرار الوزاري الصادر في هذا الشأن:«المشروعات الصغيرة والمتوسطة - الصناعة - الزراعة - الرعي - الصيد».

ناقشت مع «العربية للتنمية الزراعية» سبل تعزيز الثروة الحيوانية واستدامتها

«الزراعة»: إعداد خطة تنفيذية متكاملة لتعزيز منظومة الأمن الغذائي واستدامة الموارد الحيوانية

كونا: نظمت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية الكويتية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية اجتماعا ناقش سبل تعزيز الثروة الحيوانية واستدامتها محليا.

وقالت «هيئة الزراعة» في بيان لـ«كونا» إن الاجتماع عقد «عن بعد» برئاسة مديرها العام بالتكليف سالم الحاي والمدير العام للمنظمة العربية إبراهيم الدخيري.

وأوضحت أن الاجتماع الذي عقد بمشاركة خبراء ومتخصصين في مجالي الصحة والإنتاج الحيواني ناقش سبل تعزيز الصحة الحيوانية ورفع معايير الأمن الحيوي في مزارع الإنتاج (وضع بروتوكولات صارمة للحد من انتقال الأمراض داخل المزارع) والتحول الرقمي في إدارة الثروة الحيوانية.

وأضافت أن الاجتماع تناول خطة عمل مشتركة ترتكز على إعادة هيكلة منظومة الدعم وتطوير الكفاءة المخبرية.

وأفادت بأن المجتمعين اتفقوا على إعداد خطة تنفيذية متكاملة لتعزيز منظومة الأمن الغذائي واستدامة الموارد الحيوانية في دولة الكويت.

مدير عام الهيئة العامة للزراعة بالتكليف سالم الحاي مع الحضور خلال الاجتماع

وكيل التعليم العالي أكد أن التسجيل يبدأ في يونيو المقبل ولا أفضلية للمبكر على المتأخر

البصيري: خطة البعثات 2027/2026 تركز على التمريض والذكاء الاصطناعي وتطلق مبكراً لإتاحة الفرصة أمام الطلبة

- حملة «وجهني» توسعت لتصل إلى 4000 طالب في الموسم الأخير
- خطة التميز تتيح تخصصات غير مطروحة في المسار الاعتيادي
- لا توجد دول مستبعدة كلياً والتعديلات اقتصرت على بعض التخصصات

نامر السليم

أكد وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي د. بدر البصيري أن خطة البعثات للعام الأكاديمي 2027/2026 تم إطلاقها في نوفمبر الماضي، أي قبل نحو سبعة أشهر من موعد التسجيل، وذلك بتوجيهات وزير التعليم العالي د. نادر الجلال، بهدف منح الطلبة وأولياء أمورهم وقتا كافيا للتعرف على التخصصات ودول الابتعاث واستيفاء متطلبات القبول.

وأوضح البصيري، خلال استضافته في برنامج ليالي الكويت على تلفزيون دولة الكويت، أن التسجيل سيفتح في يونيو المقبل بالتنسيق مع وزارة التربية، مشيرا إلى أن التسجيل لا يستلزم انتظار صدور نتيجة الثانوية العامة، إذ ترتبط الوزارة إلكترونيا بوزارة التربية لتحديث بيانات الطلبة آليا. وقال: «اللي يسجل أول يوم مثل اللي يسجل آخر يوم، ما في أي أفضلية». وحدد البصيري شروط التسجيل بأربعة معايير رئيسية: الجنسية الكويتية، شهادة ثانوية متوافقة مع التخصص، نسبة لا تقل عن 85٪، واجتياز اختبار الأيلتس بدرجة 5,5. وأوضح أن التخصصات الطبية والهندسية تعتمد نظام «المعدل المكافئ» الذي يجمع بين نسبة الثانوية ونتائج الاختبارات الوطنية في الرياضيات والإنجليزية، لضمان العدالة وتكافؤ الفرص.

بوابة النخبة

واستعرض البصيري مسار «خطة التميز» المخصص للطلبة الحاصلين على 90٪ فأعلى، والذي يتيح لهم الالتحاق المباشر بجامعات مصنفة عالميا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وأيرلندا، إضافة إلى جامعات عربية متميزة. وأكد أن هذه الخطة تمنح مرونة أكبر، إذ تتيح دراسة تخصصات غير مطروحة في الخطة العامة مثل القانون والصيدلة في بريطانيا، شريطة الحصول على قبول مباشر من جامعة معتمدة. كما أشار إلى إمكانية ضم الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة إذا استوفوا معايير التفوق، على أن تتحمل الوزارة تكاليفهم اعتبارا من السنة التالية للضم.

التمريض والتقنيات الحديثة

وأكد البصيري أن الخطة تركز على الطب المساعد، خصوصا التمريض والأشعة والمختبرات، لسد النقص الحاد في الكوادر الوطنية.

كما أشار إلى أن الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وعلوم البيانات باتت في مقدمة التخصصات المستهدفة لدعم التحول الرقمي في الدولة.

ونفى البصيري وجود دول مستبعدة كليا، موضحا أن التعديلات اقتصرت على بعض التخصصات التي شهدت تعثرا مثل الصيدلة في بريطانيا، مؤكدا أن الهدف حماية مسيرة الطالب الأكاديمية.

كما أعلن وقف الالتحاق بالسنة التمهيدية في النظام البريطاني خلال الفصل الثاني بسبب ارتفاع نسب التعثر بين الملتحقين بها.

توسع وتضاعف النتائج

وأشار إلى أن حملة «وجهني» التوعوية توسعت لتصل إلى أكثر من 4000 طالب في الموسم الأخير، منهم 3000 حصلوا على قبول في البعثات، مؤكدا أن الحملة تشمل زيارات ميدانية للمدارس وحملة رقمية عبر منصات التواصل وبوثات إرشادية في المجمعات التجارية.

وكشف البصيري أن إعداد خطة البعثات يتم بالتنسيق مع جهات الدولة كافة، بينها وزارة التربية، جامعة الكويت، الجامعات الخاصة، وزارة القوى العاملة، ديوان الخدمة المدنية، والقطاع النفطي، مؤكدا أن التخصصات المطروحة ليست اجتهادا فرديا بل نتاج تشاور ممنهج مع مؤسسات سوق العمل. ووجه البصيري رسالة مباشرة للطلبة وأولياء الأمور: «املأوا جميع الاختيارات العشرة ولا تتركوا الفرصة تفوتكم»، مؤكدا أن التخصصات المطروحة مدروسة بعناية بالتنسيق مع سوق العمل والجهات الرسمية، وأن الوزارة ملتزمة بتوفير أفضل فرص الابتعاث بما يحقق رؤية الكويت 2035.

د.بدر البصيري

مبنى التعليم العالي

الوزارة تدرج 115 عقداً لصيانة ورفع كفاءة 6 محطات إنتاج في السنة المالية الحالية

«الكهرباء» تحيل مناقصة تركيب خط هوائي بين «الشقايا» و«الوفرة» إلى «المحاسبة»

دارين العلي

أحالت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة إلى ديوان المحاسبة مؤخرا مناقصة مشروع تزويد وتركيب خط هوائي بجهد 400 كيلو فولت يمتد من محطة توليد الطاقة الشمسية في «الشقايا» إلى محطة التحويل الرئيسية الوفرة «Z»، بهدف تطبيق إجراءات الرقابة المسبقة والتدقيق والمراجعة ومن ثم إبداء الموافقة على التعاقد بعد التأكد من سلامة وصحة كافة الإجراءات ما يؤكد حرص الوزارة على تنفيذ العقود وفقا للإجراءات والأطر المعمول بها في كافة العقود الحكومية.

وقد تمت إحالة المناقصة للديوان عقب موافقة مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة على الترسية على العطاء أقل الأسعار المستوفية لكافة الشروط والمواصفات، بقيمة إجمالية بلغت 35,962 مليون دينار.

ويأتي تنفيذ هذا المشروع ضمن خطط الوزارة التي تسعى إلى دعم مشاريع الطاقة النظيفة، حيث يسهم الخط الجديد في نقل الطاقة المنتجة من محطة الشقايا الشمسية بكفاءة عالية، إضافة إلى تعزيز موثوقية الشبكة الكهربائية ورفع قدرتها على استيعاب الزيادة المتنامية في الطلب على الطاقة.

ومن المتوقع أن يواكب تنفيذ المشروع أحدث المعايير الفنية العالمية في مجال خطوط النقل الهوائية ذات الجهد العالي، بما في ذلك استخدام تقنيات متطورة تضمن السلامة والكفاءة التشغيلية والاستدامة، إلى جانب الالتزام بالاشتراطات البيئية المعتمدة.

من جهة أخرى، أدرجت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ضمن عقودها للسنة المالية الحالية 115 عقدا لصيانة وتحديث ورفع كفاءة 6 محطات لإنتاج القوى الكهربائية وتقطير المياه وجاءت كالتالي 11 عقد لمحطة الشويخ و33 عقد لمحطة الدوحة الشرقية و12 للدوحة الغربية و23 الصبية و30 الزور الجنوبية و6 للشعيبة الجنوبية.

ومن المتوقع طرح العقود خلال السنة المالية الحالية من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة لزيادة كلفة العقد الواحد عن 75 ألف دينار ليتم الإعلان عنها من خلال الجهاز وتحديد مواعيد لتقديم وفض عطاء كل مناقصة والمضي قدما في الإجراءات واللوائح حتى عملية تنفيذ الأعمال.

مبنى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة